## الحجاب الكاشف!

| حياة الياقوت |

في الشرق أو الغرب، لا بد أن يُثار النقع بين الفينة والأخرى على أمر متعلق بالحجاب. أقامت أخيراً إحدى المدارس في الكويت حفل تكريم لطالباتها اللاتي ارتدين الحجاب؛ ارتدينه بقرار منهن ومن ذويهن. وحفلات التكريم نشاط مدرسي معتاد، يُقام لأمور متعلقة بالمنهج الدراسي، أو الأنشطة اللاصفية، أو الإنجازات، أو السلوك الطيب المحمود. وحينما نشر أحد الحسابات الإخبارية مقطعاً لحفل التكريم، ثارت الثوائر. وانهمرت التعليقات والتغريدات تُندد بهذا التكريم، حتى أن بضع جمعيات أصدرت بياناً مشتركاً تستنكر فيه التكريم. ادعى المعترضون أن هذا التكريم يقع في إطار التمييز والتفرقة، ويؤذي مشاعر الطالبة غير المتحجبة!

يمكنني أن أمضي وقتاً طويلاً جداً في تبيان تهافت هذه الحجة، وفي سرد أمثلة على حفلات تكريم تقيمها المدارس ويمكن -بالمنطق الذي استندوا إليه- وصمها بأنها تمييزية، فقدرة الإنسان على شيطنة ما لا يهوى لا حدّ لها. فيمكنني مثلاً أن أستخدم المنطق ذاته لأنافح عن شعور مَن لم يشملها تكريم المتفوقات رغم أنه كان بينها وبينه درجة واحدة. ويمكنني أن أنتصر لتلك التي يجرح مشاعرها تكريم قسم التربية الفنية للطالبات الماهرات في الرسم، فالرسم موهبة ربانية لم تحظ بها دون ذنب منها. بل يمكنني أن أتطرف وأطالب بمنع تكريم لاعبات فريق كرة السلة المعروف عنهن طول القامة، لأن هذا يجرح مشاعر قصيرات ومتوسطات القامة اللاتي لا يمكنهن المشاركة لأسباب خارجة عن إرادتهن!

ماذا لو قرّر قسم التربية الإسلامية في مدرسة ما تكريم الطلبة الذين حفظوا أجزاء من القرآن الكريم؟ أو الذين حرصوا على صلاة الجماعة في مسجد المدرسة؟ أو الذين صاموا رمضان للمرة الأولى؟ هل سنجد اعتراضات شبيهة؟ أليست هذه نشاطات تحث عليها المناهج الدراسية للتربية الإسلامية في مدارس الكويت؟ أليست هذه تطبيقات عملية تربوية، ونحن الذين نطالب -ليل نهار- بالربط بين المناهج والواقع؟

حاجج البعض بأن الأعمال الدينية جزافاً أخروي، ولا يجوز ربطها بحوافز دنيوية. وهذه حجة داحضة لو اتبعها الناس، لما أمكنهم أن يربوا صغارهم على شأن من شؤون الدين. ثم إن الدولة اعتادت على رعاية الإنجازات الدينية وتكريمها. فبرعاية من سمو أمير البلاد، حفظه الله، تُقام كل عام جائزة الكويت الدولية لحفظ القرآن الكريم، فهل سنسمع من أصحاب هذا المنطق مطالبات بإلغائها؟

بعد التمعّن، يبدو أن جوهر مثل هذه الاعتراضات لا ينطلق من موضوع التمييز والتفرقة، بل ينطلق تحديداً من كون ما يعترضون عليه متعلقاً بشأن ديني ظهر في الفضاء العلني العام. نستشف هذا حينما نلاحظ أن عدداً من المعترضين ذكر صراحة «الدولة المدنية»، وهو اسم ملطّف وغير تصادمي للدولة العلمانية. ويبدو أن المعترضين تغافلوا عن أن الدستور الكويتي يقول في مادته الثانية: «دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع». الدستور الذي يعلو على أيّ قانون، أو لائحة، أو اتفاقية.

الظاهر أن هذه الانتفاضة ليست غيرةً على قلوب الصغيرات اللاتي حُوّلن إلى «مخلب قط»، بل هي اعتراض على وجود مظاهر الدين في دائرة الضوء والثناء. هذه انتفاضة تمهّد لعلمنة مؤسسات الدولة بطريقة ناعمة. الأصل في الحجاب أن يحجب ويغطي، لكنه هذه المرة -ويا للمفارقة- كشف لنا الكثير!

بريشة الفنان سامي الخرس (بالتعاون مع جمعية الكاريكاتير الكويتية)

### مجرد رأي

## مخرجات الانتخابات... بيد المواطن

| عبدالله محمد العفاسي |

جدد الإعلان الرسمي عن موعد الانتخابات النيابية المقرر إجراؤها يوم 6 من الشهر المقبل بعد حل مجلس الأمة 2020 دستورياً. الحديث تلقائياً عن أهمية هذه الانتخابات المضاعفة، وأهمية المشاركة المسؤولة من قبل المواطنين في إثرائها عبر حسن اختيار من يمثلهم.

ربما لا يجادل أحد في كون الانتخابات النيابية المقبلة تمثل منصة حقيقية إما لإعادة انطلاقة الكويت نحو مستقبل أفضل، وإما الاستمرار في مقبرة الحراك العبثي الذي نعيش ويلاته السنوات الأخيرة، اقتصادياً وسياسياً وتنموياً واجتماعياً وتعليمياً ومكنا دواليك.

وأثناء، ذلك من السهل ملاحظة أن تجرع مر الواقع السياسي في الكويت يزداد يوماً فيوماً، فيما بات مسكناً تغيير هذا الواقع اللاملائم للكويت ولشعبها بقرار ممن بيده القرار وهو المواطن وليس غيره.

في علوم السياسة، الانتخابات هي الوسيلة والطريقة الديموقراطية التي يختار المواطن بموجبها من ينوب عنه في تسيير شؤونه، ويسند إليهم مهمة تمثيله بالبرلمان، والدفاع عن حقوقه وكل ما يخدم مصالحه ويدعم عجلة التنمية الموفرة للخدمات والحاجيات الضرورية للارتقاء به في المجالات الاقتصادية والسياسية والإدارية والاجتماعية والتعليمية وغيرها من بدهيات الحياة الصحية مجتمعياً واقتصادياً وبكل ما يضمن تحقيق التنمية المستدامة على الأصعدة كافة.

في الخطاب السامي الذي ألقاه ولي عهد الكويت سمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، في العشر الأواخر من رمضان نيابة عن سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، حلّ سموه مجلس الأمة 2020 المعاد بحُكم المحكمة الدستورية، مع الدعوة لانتخابات عامة حيث احتكم سموه في قراره للدستور، والعودة إلى الشعب في انتخابات جديدة.

ونتيجةً لذلك يعاد تسليم قرار تحديد المصير للمواطن الذي يتعين أن يحسن اختيار من يمثله بعيداً عن أي دوافع قبلية أو مذهبية أو مدفوعاً بمصلحة ضيقة لا تحمد عقباها.

وما يزيد أهمية ذلك أنه لم يبق هناك متسع من الوقت للتجربة أو المجازفة بالمراهنة على اختيارات خاطئة وسط عالم متحرك من حولنا وبعيد عنا، حيث يبدو واضحاً أن كل دولة تسعى لإعادة تموضع وبناء موقع عالمي جديد يليق بقدراتها والمأمول منها من قبل شعوبها باستثناء الكويت التي لاتزال راسخة في محطة التجمد.

فلا يعد سراً أننا بتنا متفرجين أكثر من أن نكون مشاركين فاعلين سواء في التحولات الإقليمية أو حتى القريبة، وسط تصدع العلاقة وباستمرار بين السلطتين التنفيذية والنيابية، دون الانتباه إلى أن كل الخلافات المثارة بالسنوات الأخيرة بين السلطتين لا تمت بصلة لأولوية إعادة صياغة مستقبل الوطن والمواطن، سوى تعميق جراحه وتخلفه اقتصادياً وتنموياً وتعليمياً وصحياً.

باختصار، وبعيداً عن أي تعقيد، تؤكد التجارب الانتخابية السابقة أنه دون تغليب المصلحة العامة في اختيار النائب المستحق يكون المواطن قرر بنفسه أن يظل سجيناً في دائرة سوء اختياراته، ووقتها لا ينبغي له انتقاد لصوص مستقبله ومستقبل أبنائه كونه متواطئاً معهم باختيارهم.

وما يعظم استحقاق حسن الاختيار النيابي على الجميع أنه مصون ومضمون بالدستور وبدعم ومن أسرة الحكم التي هيأت له كل المعطيات المناسبة لعدم التأثير عليه بجعل القرار بيده دون غيره.

لا أحد ينكر أهمية مخرجات الانتخابات النيابية المقبلة في ظل تراجع الكويت على الأصعدة كافة، وفي وقت ترتقي فيه جميع الدول المجاورة وتتحرك بثبات نحو الأمام، فيما تعاكس الكويت هذا المسار وسط خلافات متجددة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية تلد يومياً أخرى بعيداً عن المأمول والمستحق منها.

**الخلاصة:**

الكويت تستحق الأفضل من الجميع وكفانا السنوات العديدة التي أضعناها في خلافات لم يتضمن أي منها حتى بدهيات فقه الأولويات التي كان الأولى العمل بها وتنحية أي صراع غير ضروري بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

عندما يذهب المواطن يوم 6 من الشهر المقبل للإدلاء بصوته عليه أن يخرج عن نسق العادة في أن يحتكم لنفسه وينظر خارج الصندوق هل أحسن اختياراته السابقة؟ وإذا كانت الإجابة على الأرجح بالنفي يكون مستعداً للإجابة عن السؤال المشروع، هل لديه الاستعداد لتحمل المزيد من إضاعة الفرص له ولأبنائه في بناء مستقبل واعد مستحق في ظل ما تتمتع به الكويت من إمكانات مالية وبشرية وتاريخية تؤهلها للريادة شرط حسن الاختيار؟

أعتقد أن مكاشفة الذات بالإجابة البلورية عن هذه الأسئلة كفيلة بضمان حسن الاختيار، لا سيما أن انتخابات 2023 ستكون على الأرجح الفرصة الأخيرة لاستعادة المكانة والحقوق المنسية للوطن والمواطنين منذ سنوات، آخذاً بالاعتبار أنه لم يبق في القوس من مرزح في إضاعة الوقت.

### مشاهدات

## لا وطنية بلا ضمير

| موسى بهبهاني |

لماذا هذا التراجع والتهاون في شتى المجالات؟

سؤال يدور في ذهن كل مواطن مُحب لهذا الوطن الغالي (الكويت)، والإجابة حتماً ستكون عن هذا التساؤل بكلمتين: (عدم المحاسبة) و(فقدَ أمن العقوبة أسماء الأدب).

للأسف، نشاهد أن التراجع شمل جميع نواحي الحياة وقطاعات مختلفة عدة منها، التعليم، الصحة، التربية، الخدمات العامة، بل حتى الرياضة لم تسلم من هذا التراجع المقيت، بل تمادت الأمور إلى اتباع أسلوب الوقاحة والمشاجرات العلنية في الملاعب من بعض المسؤولين عن هذه الرياضة الجماعية المفترض أن تكون متوّجة بالأخلاق الحميدة!

فبعد أن كنا على قمة الهرم الخليجي والآسيوي والقاري نجد التراجع أمام أقل المنتخبات خبرةً!

وكذلك تلك الثقافة انتشرت بين أبنائنا الطلبة في المدارس، بل الوقاحة والتطاول وصلا إلى قاعة عبدالله السالم... طعن بالذمم، التخوين، الاتهامات، فقد الاحترام والتقدير ونشرت بدلاً عنها ثقافة قلة الأدب وعدم الاحترام.

وهذا التخلف والتراجع الكبير بسبب (عدم المحاسبة) ووضع الخطط المحفزة لإصلاح المسار وعدم تفعيل دور لجان القيم والأخلاق لمعاقبة كل مَن يتخطى حدود الأدب.

تعلّمنا من الأخلاق الكريمة بأن الضمير الإنساني هو الروح التي تتحكم في أفعال وتصرفات كل إنسان.

والوطنية هي حب الوطن والسعي من أجل الرقي به ووضع مصلحته فوق كل اعتبار.

والوطنية النابعة من الروح تعشق الوطن وتدفع بالفرد من أجل التضحية بالغالي والنفيس فداءً له.

فإذا كان الضمير غائباً أو النفس أمّارة بالسوء، فلن تكون الوطنية حاضرة ولن يكون هناك حب للوطن لأن الروح الباطنية للفرد في هذه الحالة تكون مشوّهة وغير سوية يسيطر عليها الحقد، فلا وطنية من دون ضمير.

المسؤولون المسيرون اللامبالون عن أداء مهامهم يجب محاسبتهم، فهؤلاء مات فيهم الضمير الوطني، فمن يرضى بأن يتكسب من المال السياسي والرشاوى والعطايا فهو ربح لا خير ولا بركة فيه.

ونضرب لكم مثلاً على اللامبالاة وانعدام المسؤولية ما يحدث للطرق المعبّدة التي هي من أكبر المشاريع الإنشائية المربحة في الدولة.

وبالرغم من رصد أكبر الميزانيات لإعادة تعبيد الطرق على مدار العام، نجد النتيجة دون قيمة أمنة... فالشوارع مليئة بالعيوب والحفر وتطاير الحجارة، بحيث لم يسلم شارع عام أو داخلي بين المناطق السكنية أو بجانب المراكز الخدمية والوزارات والمؤسسات والعيادات والأسواق ومراكز التسوق... ما يتسبب لخسائر مادية وتلفيات المركبة لمرتادي الطرق، ولو كان الأمر إلى هذا الحد لهان الأمر، بل تعدى إلى حوادث مروعة، فمنهم من يفقد حياته بالطرقات ومنهم مَن يتعرّض لإصابات بليغة!

أليس المطلوب من الجهات الرقابية المتعددة محاسبة كل من أسند إليهم إنجاز تلك المشاريع ومحاسبتهم وتحويلهم إلى القضاء، والاستبعاد من كل المشاريع المقبلة؟ ويجب تحمل تكلفة جميع التلفيات من طرق ومركبات وتعويضات المتضررين من تلك الشركات التي أُسندت إليها تلك المشاريع.

بل وجب إلغاء تصاريح عمل تلك الشركات التي هدفها الجشع وليس الإنجاز؟

وهناك أيضاً متورطون آخرون من موظفي الدولة وهم مهندسو المشاريع الذين يشرفون على مشاريع القطاع الخاص.

أين دورهم الرقابي والكشف على المواصفات قبل الموافقة على ما تم من عمل؟

فهؤلاء مدانون إما بسبب استغلالهم من قِبل مسؤوليهم لعدم تمتعهم بالخبرة الكافية، أو بسبب الجشع والإغراءات المادية والربح السريع الذي قد يتعرّضون له.

ولذلك، يجب متابعة هذا الملف لتسكين الموظفين من ذوي الخبرة والكفاءة للإشراف على تلك المشاريع العملاقة. وبمن يتمتع بأخلاقيات العمل (work of ethics).

المؤلم أن أجدادنا وآباءنا سلّموا لنا وطناً جميلاً بنوا أساسه وقت الضيق والبحر، وتسلّمنا الأمانة وقت الرخاء، لكننا لم نحافظ عليها فماذا سنخلف ونقول لأجيالنا القادمة، فنحن تركنا على أجيالنا السابقة ونخشى من أجيالنا الملاحقة إن تدعوا علينا.

ما هي الأسباب التي جعلت هذا التراجع الأخلاقي طاغياً وأصبح ظفرة في المجتمع؟

بالتأكيد هو عدم المحاسبة!

أليس دور الجهات الرقابية المتعددة متابعة تلك التعديات على المال العام؟

وقد تداولت الصحف المحلية خبراً عن مشروع قُدّم من إحدى الدول العظمى لإعادة إصلاح الطرق المعبّدة، وذكرت وزيرة الأشغال أن ذلك الأمر لا يتطلب وجود الوكيل المحلي.

ونسأل إدارة المناقصات المركزية (هل الاتفاقيات الخارجية للمشاريع الكبرى بحاجة إلى وكيل محلي)؟

- هل الوكيل المحلي عاد بالإيجاب على الدولة أو كان له دور سلبي؟

- هل زيادة هامش الربح للوكيل المحلي للمشاريع الكبرى بإضافة أضعاف المبالغ المطلوبة تستنزف المال العام؟

ختاماً،

أخلاقيات العمل هي جزء من الضمير الإنساني ولا حياة دون ضمير، والأخلاق أساس تقدم الأمم ورمز لثقافتها وحضارتها. وقد اهتمت الديانات السماوية بالأخلاق، وجاء الإسلام خاتم الأديان ليحث الناس على مكارم الأخلاق.

نحن نفتقد أهم عناصر العمل الاحترافي وهي أخلاقيات العمل المهني.

قال تعالى:( وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ).

اللهمّ احفظ الكويت آمنة مطمئنة، والحمد لله رب العالمين.

### أوضاع مقلوبة!

## انتخابات الفرصة الأخيرة !

| وليد إبراهيم الأحمد |

عادت موجة الانتخابات مُجدّداً بعد فتح باب الترشح لانتخابات 2023، وسنشهد خلال الأيام المقبلة ندوات وتصريحات المرشحين الصادقة منها والكاذبة) من دون أن تنسى نشر الإشاعات وال(مهايط)!

المرحلة الحالية تتطلب وقف المجاملات والمصارحة بعيداً عن التعاطف مع الفاسدين والتصفيق لهم، ولا وقت لدعم أصحاب المصالح الشخصية ممن يلهثون خلف المناصب حتى وإن (تطربق) الدنيا على البلد وتأمت التنمية وسط تنمية مصالحهم!

البلد مُعطّل ومازال ينتظر من يدفع تنميته اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً نحو الأمام... ومازالت لدينا ملفات مفتوحة ومعقدة بلا حل أبرزها قضية البدون!

مطلوب الالتفاف نحو العديد من القضايا الشائكة، وتذكر أن هناك مناطق منسية ومهملة على رأسها جليب الشيوخ والصليبية التي تعاني الأمرّين ناهيك عن تركيبتنا السكانية المختلّة والبطالة المُقنّعة والفساد المالي والإداري والوساطات وتخلّفنا تعليمياً وصحياً وبيئياً وشوارع (مكسرة)!

عليكم بالقويّ الأمين... أما القويّ الحرامي فينطبق عليه ما ينطبق على الأمين الضعيف الذي لايقوى على قول كلمة الحق!

تعبنا من لعبة السلّم والحية المتمثّلة بالحلّ والإبطال والإبطال والحلّ... حتى أصابنا الملل وضعف الأمل بظهور مُصلحين يديرون دفة البلد تشريعياً وتنفيذياً ومقاومة قوى الفساد التي لابدّ من أن تُطل برأسها مع ظهور أيّ مُصلح في البلد!

نقول للمرشحين: اتقوا الله في بلدكم وتوقّفوا عن الاصطفافات الطائفية والقبلية والعنصرية والمعايير الضيّقة من أجل الحظوة بالمقعد الوثير... على حساب تدمير البلد!

إنها الفرصة الأخيرة في هذه الانتخابات لاختيار المُصلحين بعد أن فقدنا الأمل... أحسنوا الاختيار ولاتجعلونا (نكفر) باليدموقراطية!

**على الطاير:**

• كلّ الشكر والتقدير لمديرة مدرسة أم عطية الأنصارية، الأستاذة هيلاء التنيب، على مبادرتها الجميلة لتعزيز القيم والأخلاق التربوية الإسلامية الصحيحة، عندما قامت بتكريم طالبات ارتدين الحجاب بمحض إرادتهن بالمدرسة... ولاعزاء للمُتباكين على الحريات (الضائعة) والقيم (الفارغة)!

ومن أجل تصحيح هذه الأوضاع بإذن الله... نلقاكم!

email:bomubarak1963@gmail.com
twitter: bomubarak1963

### من منظور آخر

## العنف الثقافي

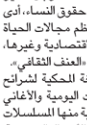

| سحر بن علي |

في المجتمعات الذكورية والتي أعطت للرجل الكثير من الامتيازات على حساب سلب حقوق النساء، أدى ذلك إلى سيطرة الرجل على معظم مجالات الحياة منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، ما سبب ذلك إلى وجود مصطلح «العنف الثقافي».

يظهر العنف الثقافي في اللغة المحكية لشرائح كبيرة من المجتمع، مثل العبارات اليومية والأغاني والنكات الشعبية والأعمال الدرامية منها المسلسلات والأفلام والمسرحيات، وكذلك الأمثال الشعبية، فمثلاً يتم السخرية من المرأة في العبارات التالية والتي أخذت حيزاً كبيراً خاصة مع انتشار مواقع التواصل الاجتماعي«تأثير الهرمونات» و«أسبوع الدورة الشهرية» و«على المطبخ» و«ناقصة عقل» و«المرأة عدوة المرأة»، وعلى مستوى الإعلام، نلاحظ الكثير من الأعمال الدرامية والكوميدية، تطبع لضرب النساء، والتحرش بهن أو حتى المقاطع التي تنشر في مواقع التواصل الاجتماعي بها تقليل للمرأة مثل أنها لا تجيد القيادة أو أنها لا تعرف شيئاً سوى أدوات المكياج، ولو شاهد مقطعاً لامرأة رياضية على سبيل المثال تجد التعليقات لا تختلف كثيراً عن «ارجعي المطبخ»، أما النكت الشعبية المتداولة حول المرأة، تدور معظمها حول ادراج التحرش كمادة للضحك، أو أنها ذات المكر والكيد، وحتى التطبيع للعنف ضد النساء ولو بطريقة غير مباشرة.

يعتبر «العنف الثقافي» خطراً على المجتمع وعلى النساء بشكل خاص، فهو غير واضح للجميع لكن له تأثير كبير على بناء ثقافة المجتمع، فيجعل الناس يعتقدون أن العنف ليس عنفاً، والتحرش ليس جريمة، والتقليل من كائن عاقل وحر أمر طبيعي، والتصدي لمثل هذا العنف لا يعتبر أمراً نكدياً أو مبالغاً فيه، وعلى كل شخص أن يعي ذلك إذا كنا نطمح إلى تغيير ثقافة المجتمع.

يومية شاملة
الرأي
www.alraimedia.com
تصدر عن
شركة مجموعة الرأي الإعلامية ش.م.ك
أسسها
جاسم مرزوق بودي
رئيس التحرير
وليد جاسم الجاسم

العنوان
العارضية المخازن
شارع محمد أبو القاسم
قطعة 1 - قسيمة 292
Address
Al-Ardiya area
Mohammed Abo Alqasim St.
Block 1 - Building 292
البدالة
222 44 500
@AlraimediaGroup Alrai.np

إدارة التحرير
مباشر إدارة التحرير Editorial Dir
22244601
البريد الالكتروني
E-mail: editor@alraimedia.com
فاكس إدارة التحرير Editorial Fax
22244638

إدارة الإعلان والتسويق
الإعلان Adv. & Marketing
22244500
البريد الالكتروني
E-mail: advertising@alraimedia.com

إدارة الإنتاج
الإنتاج Production Tel
22244662
البريد الالكتروني
E-mail: prod@alraimedia.com

الإدارة المالية
المالية Finance Tel
22244500
البريد الالكتروني
E-mail: acct@alraimedia.com

إدارة التوزيع والاشتراكات
مباشر الاشتراكات Subs Dir
22244562/3/4/5/8
مركز الاتصال Call center
22244571/2/3
البريد الالكتروني
E-mail: dist@alraimedia.com

مكتب القاهرة Cairo Office
شارع أمريكا اللاتينية
جاردن سيتي الدور الأول - شقة 7
Garden City - Latin American St. Building
No. 1 - 1st floor - flat No.7
هاتف Tel
(+202) 27926007 - (+202) 27926008
(+202) 27926009
فاكس Fax
(+202) 27926010
البريد الالكتروني
E-mail: alrainews@gmail.com

مكتب بيروت Beirut Office
شارع الحمراء
نزلة البريستول
سنتر أمين الطابق السادس
Al - Hamra St.
Amin Center - 6 Floor
هاتف Tel
(+9611) - 737962
فاكس Fax
(+9611) - 749867
البريد الالكتروني
Email: alrai.lb@dm.net.lb.com

المقالات المنشورة في الصحيفة تعبر عن رأي كتابها لا عن رأي الجريدة